الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري

إعداد: د/ عيد رشاد عبد القادر
مدرس الاقتصاد – كلية التجارة جامعة عين شمس
ورئيس شعبة الدراسات الاقتصادية بمركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

المستخلص

هدف البحث إلى دراسة أثر الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ على الاقتصاد المصري. وباستخدام المنهج التحليلي الكمي وتحليل بيانات التجارة الدولية وأسعار الغذاء والطاقة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الأزمة سيكون لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة، وأن الأزمة ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع تكلفة المعيشة. وتوصي الدراسة بضرورة التوسع في زراعة القمح محلياً، وتنويع مصادر الإمداد، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من المنتجات البترولية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الروسية الأوكرانية، ارتفاع أسعار الغذاء، ارتفاع أسعار الطاقة، الاقتصاد المصري، أسعار القمح، تجارة الحبوب العالمية، السياحة المصرية، عجز الميزان التجاري، انخفاض قيمة الجنيه المصري، ارتفاع معدلات التضخم.

Abstract

The aim of the research is to study the effect of the Russian-Ukrainian crisis, which began on February 24, 2022, on the Egyptian economy. Using the quantitative analytical approach, and analyzing the data of international trade and the prices of food and energy, a set of results were reached, the most important of which is that the crisis will have significant negative effects on the Egyptian economy, especially in the field of food, energy and tourism, the crisis will lead to an increase in the budget deficit and trade balance deficit and a depreciation of Currency, high inflation, high cost of living. The study recommends the necessity of expanding the cultivation of wheat locally, diversifying the sources of supply, and expanding the use of natural gas instead of petroleum products.

Keywords: Russian-Ukrainian crisis, high food prices, high energy prices, Egyptian economy, wheat prices, global grain trade, Egyptian tourism, trade balance deficit, depreciation of the Egyptian pound, high inflation rates.

أولاً: مقدمة

خلال العامين الماضيين طرح فيروس كورونا المستجد العديد من التحديات للأمن الغذائي العالمي، إذ تسببت زيادة الطلب نتيجة للتعافي واختناقات سلاسل الإمداد وسياسات مواجهة تغير المناخ في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بمعدلات كبيرة. فخلال الفترة من مايو ٢٠٢٠ وحتى فبراير ٢٠٢٢ زادت الأسعار العالمية للغذاء بحوالي 50% وزادت أسعار الطاقة بحوالي ١٠٠٪، وذلك حسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة، وقد جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتضيف تحدياً كبيراً آخر للأمن الغذائي وأمن الطاقة العالميين.

تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً مهماً في إنتاج الغذاء وإمداداته على مستوى العالم، فروسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم وأوكرانيا هي خامس أكبر دولة مصدرة للقمح، إذ يوفران معاً ٣٠٪ من إمدادات العالم من القمح، و٣٢٪ من الشعير و٥٢٪ من زيت عباد الشمس، ويشكلون أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية. كما تعد روسيا لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمية، حيث تمثل ١٨٪ من صادرات الفحم العالمية، و١١٪ من النفط، و١٠٪ من الغاز. كما احتلت روسيا أيضًا المرتبة الأولى في العالم في تصدير الأسمدة النيتروجينية والمورد الرئيسي الثاني للأسمدة البوتاسية والفوسفورية. وتقدر صادرات روسيا بنحو ١٤٪ من إجمالي التجارة العالمية للأسمدة النيتروجينية (اليوريا والأمونيا)، ونحو ٢١٪ من أسمدة البوتاسيوم و١٣٪ من صادرات الفوسفات. (المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، ٢٠٢٢)

تعتمد العديد من البلدان بشكل كبير على المواد الغذائية والطاقة والأسمدة المستوردة من روسيا وأوكرانيا لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية. فهناك حوالي ٥٠ دولة في العالم تعتمد على روسيا وأوكرانيا في ٣٠٪ أو أكثر من إمدادات القمح، منهم ٢٦ دولة تعتمد في سد أكثر من ٥٠٪ من احتياجاتهم من الدولتين. وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، فخلال الفترة من مايو ٢٠٢٠ إلى فبراير ٢٠٢٢، ارتفع

مؤشر أسعار الغذاء Food Price Index الصادر عن المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO من ٩١.١ في مايو ٢٠٢٠ إلى ١٤٠.٧ في فبراير ٢٠٢٠، ثم ارتفع بسبب الأزمة في مارس ٢٠٢٢ إلى ١٥٩.٣، أي بنسبة ١٨.٦٪ خلال شهر واحد. (المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، ٢٠٢٢)

تعتبر مصر من أكثر الدول تضرراً من هذه الأزمة، إذ تستورد مصر حوالي ٨٠٪ من وارداتها البالغة ١٢.٩ مليون طن من القمح من الدولتين، وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار القمح نتيجة للأزمة فإن الموازنة العامة سوف تتكبد تكلفة كبيرة لتدبير احتياجات مصر من القمح وزيت عباد الشمس. كذلك سوق تعاني مصر بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، لان مصر تستورد جزء كبير من المنتجات البترولية لتلبية الاستهلاك المحلي، كما سوف تتضرر السياحة بشدة نظراً لان السوق الروسية والأوكرانية تمثل حوالي ٤٠٪ من سوق السياحة المصري. ومن ثم فإننا سوف نتناول في هذه الورقة الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على مصر، مع التركيز على أسعار الغذاء والطاقة والسياحة.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الروسي والأوكراني بدرجة كبيرة، حيث تعتبر الدولتين مورد أساسي للعديد من السلع لمصر، وخاصة الحبوب والحبوب الزيتية، ومصدر أساسي للسياحة الوافدة لمصر. فعلى سبيل المثال تبلغ صادرات روسيا وأوكرانيا ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية، و٣٢٪ من الشعير، ٧٧٪ من البذور الزيتية حسب بيانات مجلس الحبوب العالمي.

وتعتبر مصر مستورد أساسي لهذه السلع، فتستورد ٨٠٪ من وارداتها من القمح من الدولتين، وقد أدت الأزمة إلى فرض قيود على صادرات الدولتين، وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة أن النقص في صادرات الدولتين من الحبوب بسبب الأزمة لا يمكن تعويضه من خلال موردين آخرين، ومن ثم فسوف ينخفض المعروض العالمي

من الحبوب وبالتالي سترتفع أسعارها، وفي ظل أن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح في العالم فسوف يكون لهذه الأزمة آثار سلبية على الاقتصاد المصري سواء على الموازنة العامة للدولة أو ميزان المدفوعات.

كما أن روسيا تعتبر لاعب أساسي في سوق الطاقة العالمية، ففي خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) كان الاتحاد الروسي أكبر مُصدر للوقود المعدني (الفحم والبترول والغاز) في العالم بنسبة ١٠٪ من الصادرات العالمية. وحيث أن مصر مستورد صافي للطاقة فسوف يكون للأزمة آثار سلبية على الاقتصاد المصري بسبب ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة للازمة. كما تعد السياحة الوافدة من الدولتين نسبة كبيرة من السياحة الوافدة لمصر، ومن ثم تتأثر إيرادات السياحة بشدة نتيجة للأزمة.

ثالثاً: فرضية البحث

يختبر البحث مدى صحة الفرضية التالية:

"**سوف تؤثر الأزمة الروسية الأوكرانية والقيود المفروضة على صادرات الدولتين سلباً على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة**"

رابعاً: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

١- بيان أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري وخاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة.

٢- تقديم مقترحات لصانع القرار من أجل تخفيف أثر الأزمة على الاقتصاد المصري.

خامساً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه يقدم توضيحاً لأثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري، وتقديم توصيات لصانع القرار من أجل الخروج من هذه الأزمة، ومن ثم فهو موجه لصانع القرار في مصر لمساعدته على اتخاذ القرارات المناسبة.

سادساً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

١- **الحدود المكانية:** تتمثل في الاقتصاد المصري والاقتصاد الروسي والأوكراني.

٢- **الحدود الزمنية:** يركز البحث على الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) وهي السنوات الخمس التي تتوافر فيها البيانات عن الاقتصادات الثلاثة السابقة للأزمة.

سابعاً: منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التحليلي الكمي، من خلال تحليل البيانات الخاصة بالتجارة الدولية بين الاقتصادات الثلاثة لاستخلاص أهم النتائج المتعلقة بالأزمة.

ثامناً: خطة البحث

تتمثل خطة البحث فيما يلي:

١- نظرة عامة على الاقتصاد الروسي والاقتصاد الأوكراني.

٢- الأهمية الاقتصادية للاقتصاد الروسي والأوكراني بالنسبة للاقتصاد العالمي.

٣- الاقتصاد المصري ومدى ارتباطه بالاقتصاد الروسي والأوكراني.

٤- أهم الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري.

٥- النتائج والتوصيات.

٦- المراجع.

أولاً: تحليل وضع الاقتصاد الروسي والأوكراني

نعرض فيما يلي تحليلاً لوضع الاقتصاد الروسي والأوكراني بالتركيز على حجم الاقتصاد والتجارة الدولية:

١- تحليل وضع الاقتصاد الروسي

تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٧ مليون كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها ١٤٤ مليون نسمة، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) ١٤٨٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة ١.٧٥٪ من الناتج العالمي. وقد كان حجم هذا الناتج يبلغ ٢٢٩٢.٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ بنسبة ٢.٩٦٪ من الناتج العالمي، كما بلغ حجم تجارتها الخارجية في السلع والخدمات ٦٨٤ مليار دولار بنسبة ١.٥٤٪ من التجارة العالمية وذلك عام ٢٠٢٠ (البنك الدولي، 2022).

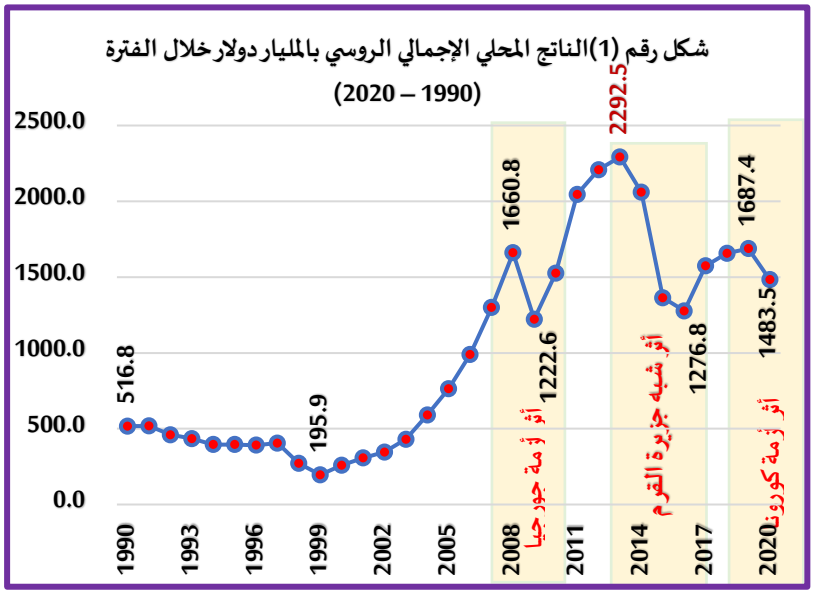

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠

ويرجع هذا الانخفاض في الناتج نتيجة للعقوبات الدولية التي تم فرضها على الاقتصاد الروسي نتيجة لأزمة شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، والتي أدت إلى انخفاض قيمة الروبل الروسي، ومن ثم انخفاض حجم الناتج مقوماً بالدولار الأمريكي. فقد أصبح الناتج المحلي الإجمالي لروسيا عام ٢٠٢٠ يمثل أقل من ٦٥٪ من قيمته عام ٢٠١٣ (Nivorozhkin 2016, 80).

ويوضح الشكل رقم (١) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي لروسيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠). ويتضح من هذا الشكل تدهور الناتج المحلي الإجمالي لروسي خلال الفترة (١٩٩٠– ١٩٩٩). وهذه الفترة التي شهدت سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وتدهور الأوضاع الاقتصادية في عقد التسعينات، فخلال هذه الفترة انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من ٥١٦.٨ إلى ١٩٥.٩ مليار دولار بنسبة انخفاض حوالي ٦٢٪. وبداية من عام ٢٠٠٠ شهد الوضع الاقتصادي قفزة كبرى أدت لاستعادة روسيا لمكانتها الدولية، فقد زاد حجم الناتج من ١٩٥.٨ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٦٦٠.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي تضاعف ٨ مرات ونصف خلال هذه الفترة (البنك الدولي، 2022).

وقد أدت العقوبات الدولية على روسيا نتيجة أزمة جورجيا ٢٠٠٨ إلى انخفاض حجم الناتج عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٦.٤٪، وبسبب أزمة شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ انخفض الناتج مرة أخرى بنسبة ٤٤.٣٪ ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦. (Vatansever 2020).

وتعد روسيا لاعب رئيسي في التجارة الدولية خاصة في أسواق الطاقة والغذاء والعديد من المواد الخام، فقد بلغ حجم الصادرات الروسية للعالم ٤٩١.٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢١، ويشكل البترول والغاز ٤٣٪ من الصادرات، وتعتبر روسيا مصدر رئيسي للعديد من الخامات والمعادن مثل الأحجار الكريمة والحديد، والخشب،

والأسمدة، والألومنيوم. ويوضح الشكل رقم (٢) الهيكل النسبي للصادرات الروسية عام ٢٠٢١.

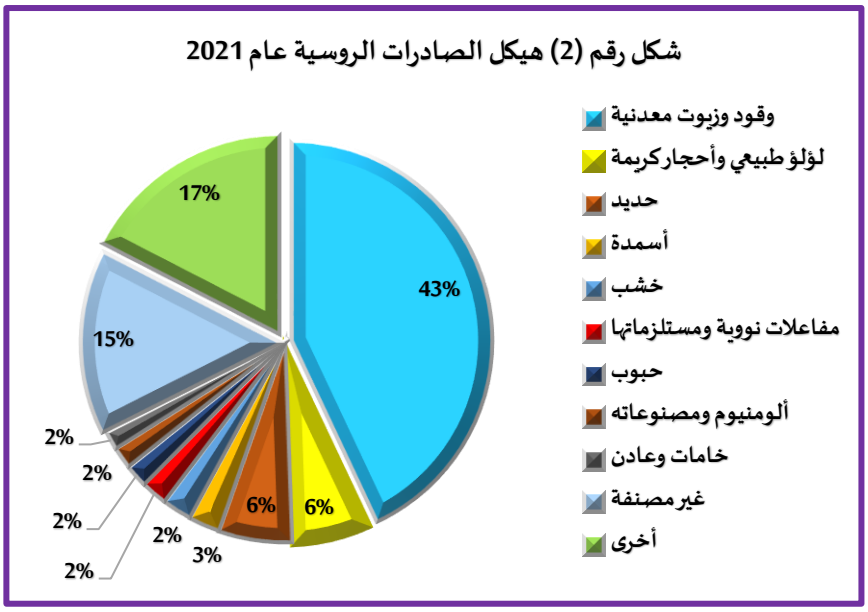

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

يتضح من الشكل رقم (٢) أن الوقود والزيوت المعدنية (الطاقة) تمثل ٤٣٪ من الصادرات الروسية، ومن ثم تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الروسي، يليها اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والحديد، ثم الأسمدة والأخشاب. ويوضح الشكل أن روسيا تعد مصدرا رئيسيا للعديد من المواد الخام والمعادن التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

٢- تحليل وضع الاقتصاد الأوكراني

تبلغ مساحة أوكرانيا نحو ٠.٦ مليون كم^{٢}، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٤٤ مليون نسمة، وبلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي ١٥٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وتقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (البنك الدولي، 2022). ويلاحظ من الشكل البياني رقم (٣) والذي يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال

الفترة (١٩٩٢ – ٢٠٢٠) مدى الترابط بين الاقتصادين الروسي والأوكراني، حيث يأخذ نفس الاتجاه، فقد شهد هبوطاً خلال الفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٩) بينما شهد قفزة اقتصادية خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٨) فقد تضاعف ٦ أضعاف وهي نفس الفترة التي

شكل رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بالمليار دولار خلال الفترة (2020 – 1992)

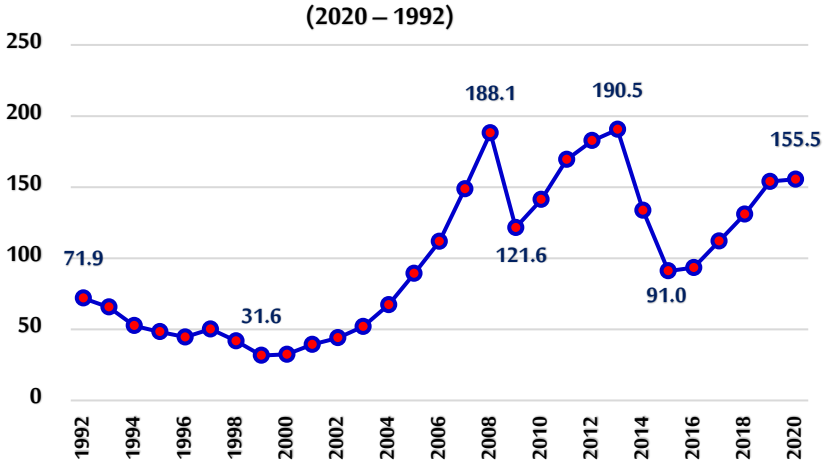

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠

تضاعف فيها الاقتصاد الروسي ٨ أضعاف ونصف، وقد انخفض أيضاً عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٤، وهي نفس الأعوام التي انخفض فيها الاقتصاد الروسي، مما يدل على مدى ارتباط الاقتصاد الأوكراني بالاقتصاد الروسي (البنك الدولي، 2022).

وتلعب أوكرانيا أيضاً دوراً مهما في التجارة الدولية، خاصة في أسواق الحبوب والبذور الزيتية، ففي عام ٢٠٢٠ بلغ حجم صادراها للعالم ٤٩.٤ مليار دولار، تشكل الحبوب منها ١٩٪، والحديد ١٥٪ والشحوم والدهون ١٢٪ والخامات والمعادن ٩٪، والآلات والأجهزة الكهربائية ٥٪ ثم الحبوب الزيتية والاعلاف ٤٪ لكل منهما، ويوضح الشكل رقم (٤) الهيكل النسبي للصادرات الأوكرانية عام ٢٠٢٠.

شكل رقم (4) هيكل الصادرات الأوكرانية عام 2020

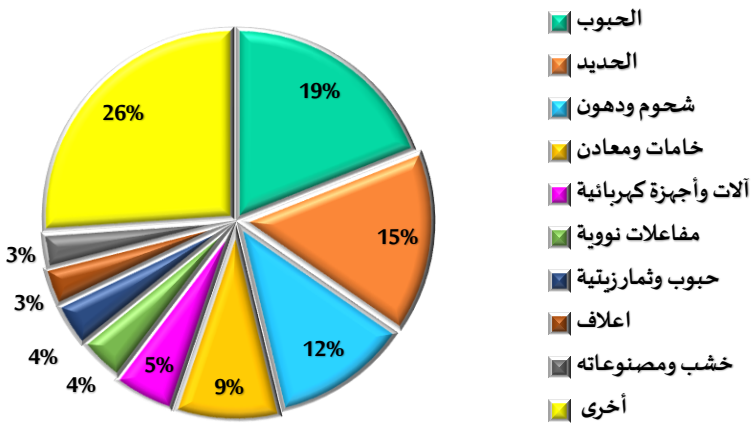

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لروسيا وأوكرانيا بالنسبة للاقتصاد العالمي

تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً مهماً في إنتاج الغذاء وإمداداته على مستوى العالم، فخلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) أحتل الاتحاد الروسي المركز الثاني (٧.٥٪ من الصادرات العالمية) في صادرات الحبوب بعد الولايات المتحدة (١٧.٦٪)، واحتلت أوكرانيا المركز الثالث (٧.١٪) (trade map.2022). كما أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم وأوكرانيا هي خامس أكبر دولة مصدر للقمح، فقد بلغت صادرات الدولتين معاً ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية خلال الفترة (٢٠١٦/ ٢٠١٧ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١)، ويصدران ٣٢٪ من الشعير و١٨٪ من الذرة. كما تلعب الدولتان دوراً محوريا في إنتاج وتصدير البذور الزيتية، فقد بلغت صادراتهما من البذور الزيتية ٧٧٪ خلال الفترة (٢٠١٦/ ٢٠١٧ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١) كما يوضحها الشكل رقم (٥) (مجلس الحبوب العالمي، ٢٠٢٢).

وبالإضافة للقمح والشعير الذرة والبذور الزيتية تنتج روسيا وأوكرانيا محاصيل غذائية أخرى، من أهمها بنجر السكر والبطاطس، والطماطم، واللحوم، والدجاج. ويعتبر الاتحاد الروسي أكبر مصدر للأسمدة في العالم فقد بلغت صادراته من الأسمدة ١٢.٦٪

شكل رقم (5) نصيب روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية من بعض المنتجات الغذائية متوسط الفترة (2016/ 2017 - 2020/ 2021)

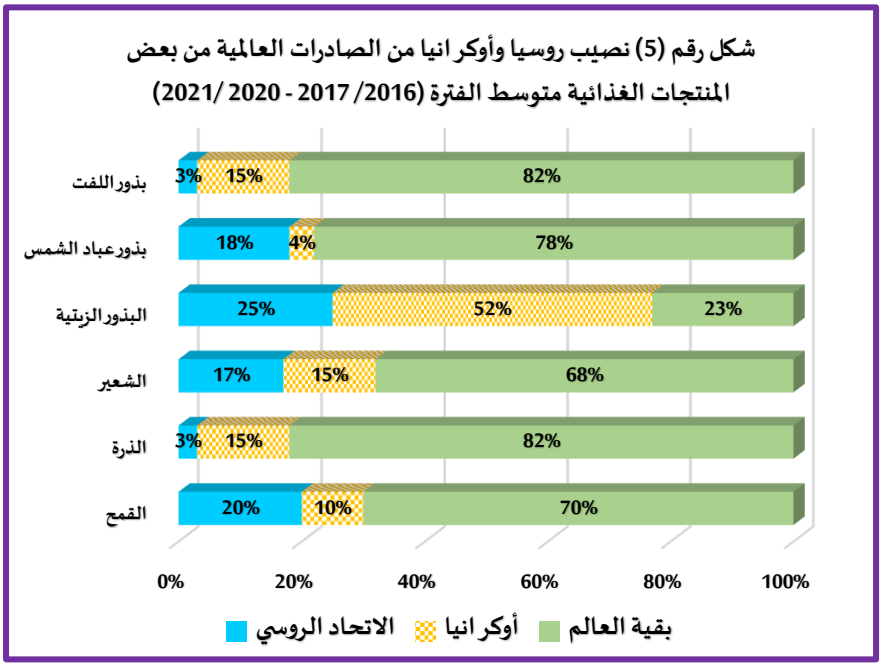

المصدر: مجلس الحبوب العالمي (https://www.igc.int/en/gmr_summary.aspx)

من الصادرات العالمية عام ٢٠٢٠ (Trade map,2022).

وتعتمد نحو ٥٠ دولة من دول العالم على استيراد ما لا يقل عن ٣٠٪ من احتياجاتها من القمح على الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والعديد من هذه البلدان هي من البلدان الأقل نموًا أو البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان العجز الغذائي. كما أنه من بين هذه البلدان هناك ٢٦ دولة تستورد ما لا يقل عن ٥٠٪ من احتياجاتها من القمح من هاتين الدولتين. وتعتمد بلدان كثيرة في أوروبا وآسيا الوسطى على روسيا لتأمين أكثر من ٥٠٪ من إمداداتها من الأسمدة. وسوف تؤثر الاختلالات اللوجستية في سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على الصادرات الروسية على الأمن الغذائي في هذه الدول (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٢).

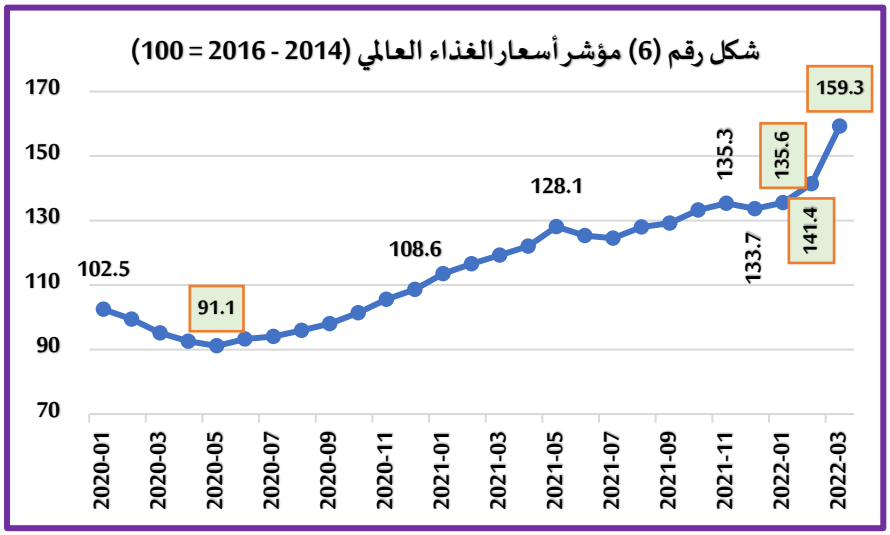

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة FAO (https://www.fao.org/)

وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، والتي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة، فقد سجل مؤشر أسعار الغذاء (Food price index) ارتفاعاً كبيراً منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وحتى قبيل الأزمة الروسية الأوكرانية بحوالي ٤٠٪، كما ارتفعت بسبب الأزمة من بنسبة ٢٣.٧٪ من ١٣٥.٦ في يناير ٢٠٢٢ إلى

١٥٩.٣ في مارس ٢٠٢٢، وهي نسبة كبيرة جداً خلال فترة قصيرة وجاءت هذه الزيادة بسبب زيادة أسعار الحبوب والزيوت كما يتضح من الشكل رقم (6). كما سجّلت الأسعار العالمية للقمح والشعير ارتفاعًا بنسبة ٣١٪ قياسًا بسنة ٢٠٢١، وارتفعت بدورها أسعار زيت بذور اللفت وزيت عباد الشمس بنسبة فاقت ٦٠٪. وأدى كذلك ارتفاع الطلب والتقلبات في أسعار الغاز الطبيعي إلى رفع تكاليف الأسمدة. (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٢).

كما تعد روسيا لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمية، فقد احتلت المركز الأول في العالم في صادرات الوقود المعدني (الفحم والبترول والغاز الطبيعي) وذلك خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠). وتساهم روسيا ب ٢٥.٣٪ من صادرات الغاز الطبيعي العالمية و١٨٪ من صادرات الفحم، ١١٪ من صادرات النفط الخام. وإذا

شكل رقم (7)أهم مصدري الوقود المعدني (فحم وبترول وغاز طبيعي) خلال الفترة (2016 - 2020)

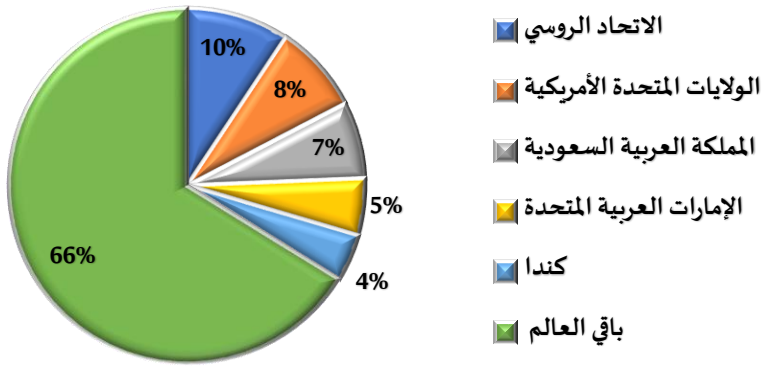

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

حدث هبوط حاد في إمدادات هذه السلع الأولية فسوف يضر بقطاعات الإنشاءات والبتروكيماويات والنقل ويؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي. وقد ارتفعت

أسعار النفط العالمية بالفعل قبل الأزمة بنسبة ١٠٠٪ خلال الشهور الست الأخيرة. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن النفط قد يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بمقدار نقطة مئوية كاملة في اقتصادات مستوردة للنفط مثل الصين، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وتركيا. (البنك الدولي).

ويذهب حوالي ٦٠٪ من صادرات النفط الروسية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوربا، و٢٠٪ أخرى تذهب للصين والتي تعد أكبر مشتري للنفط الروسي. وفي عام ٢٠٢١، استورد الاتحاد الأوروبي ١٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا، وهو ما يمثل حوالي ٤٥٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز وما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي استهلاك الغاز، وقد كانت هذه النسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩. ويمر ٢٥٪ من إمدادات النفط الروسي إلى أوربا عبر أوكرانيا. وترى الوكالة الدولية للطاقة أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من المحتمل أن توقف إنتاج النفط الروسي بمقدار ٣ مليون برميل يومياً اعتبارا من إبريل ٢٠٢٢، وقد تزداد في حال تصاعد العقوبات أو الإدانة العامة. (الوكالة الدولية للطاقة).

ثالثاً: الأزمة الروسية الأوكرانية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري

سوف يكون للأزمة الروسية الأوكرانية تأثرات سلبية على الاقتصاد المصري من خلال تأثيرها على أسعار الغذاء والطاقة والسياحة.

١- الآثار المتوقعة للأزمة على الغذاء

بلغ متوسط قيمة واردات مصر من الاتحاد الروسي وأوكرانيا ٥.٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)، بنسبة ٨.١٪ من إجمالي الواردات خلال نفس الفترة. وتأتي الحبوب على رأس قائمة المنتجات التي تستوردها مصر من الدولتين، إذا تمثل ٦٥٪ من الواردات من روسيا و٧٥٪ من الواردات من أوكرانيا، يليه الخشب والحديد.

ويأتي القمح على رأس قائمة الحبوب التي تستوردها مصر من الاتحاد الروسي وأكرانيا، إذا استوردت مصر ٨٠٪ من وارداتها من القمح من الدولتين في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠). ومن الجدير بالذكر أن مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم وذلك خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) طبقا لبيانات خريطة

شكل رقم (8) أهم المنتجات التى استوردها مصر من الاتحاد الروسي عام 2020

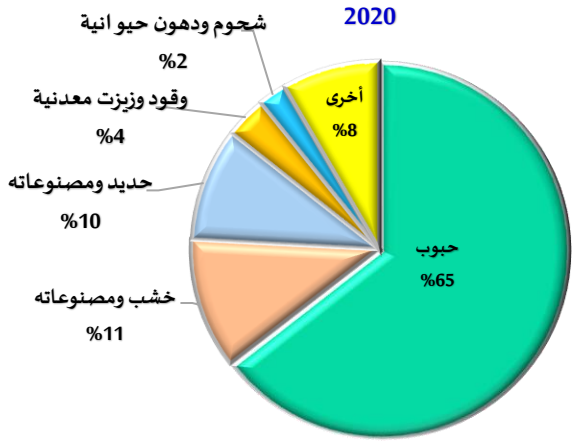

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

التجارة الدولية Trade map.

تُعدُّ مصر إحدى الدول التي تضررت بشدّة من الأزمة الروسية الأوكرانية، بسبب اعتمادها بشكل كبير على الاستيراد من أسواق روسيا وأوكرانيا، حيث استوردت ١٢.٩ مليون طن في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة ٣.٢ مليار دولار (٨٠٪ من الواردات من روسيا وأوكرانيا). ويبلغ الإنتاج المحلي من القمح في نفس العام ٩.٢ مليون طن بزيادة قدرها ٣٠٠ ألف طن عن العام السابق نتيجة لتوسع الحكومي في زراعة القمح

المحلي في توشكي وغيرها. ويبلغ الاستهلاك السنوي ٢٠.٧ مليون طن، والمخزون ٤.٢ مليون طن. كما يتضح من الشكل رقم (١٠).

وقد اعتمدت الموازنة العامة للدولة للعام المالي الحالي على أساس سعر طن

شكل رقم (9) أهم المنتجات التي استوردتها مصر من أوكرانيا عام 2020

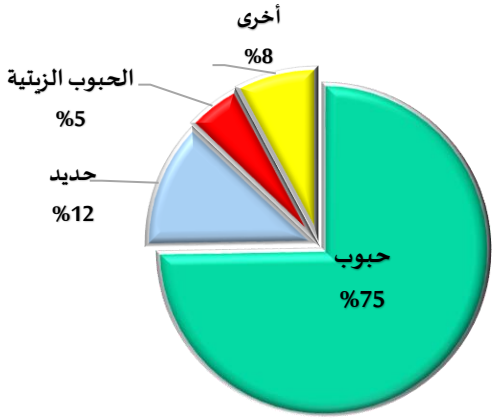

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

القمح ٢٥٥ دولار أمريكي، وقد أدت الأزمة الحالية إلى ارتفاع سعر القمح عالمياً، فقد ارتفع سعر القمح الأمريكي ((US No 2 Hard Red Winter (HRW) من ٣٩٠ دولار للطن في ٢١ فبراير ٢٠٢٢ قبل الحرب إلى ٥٣٩ دولار في ٧ مارس ٢٠٢٢، أي بأكثر من ٣٨٪ خلال أسبوعين قبل أن يعاوض الانخفاض مرة أخرى إلى ٤٨٠ دولار في ١٧ مارس ٢٠٢٢، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٥١٠ دولار للطن في ١٢ إبريل ٢٠٢٢ كما يتضح من الشكل رقم (١١). ومن ثم فسوف يضع ذلك عبئا على الموازنة العامة للدولة يقدر بأكثر من ١٥ مليار حسب تصريحات وزير المالية (موقع بلومبيرج الشرق).

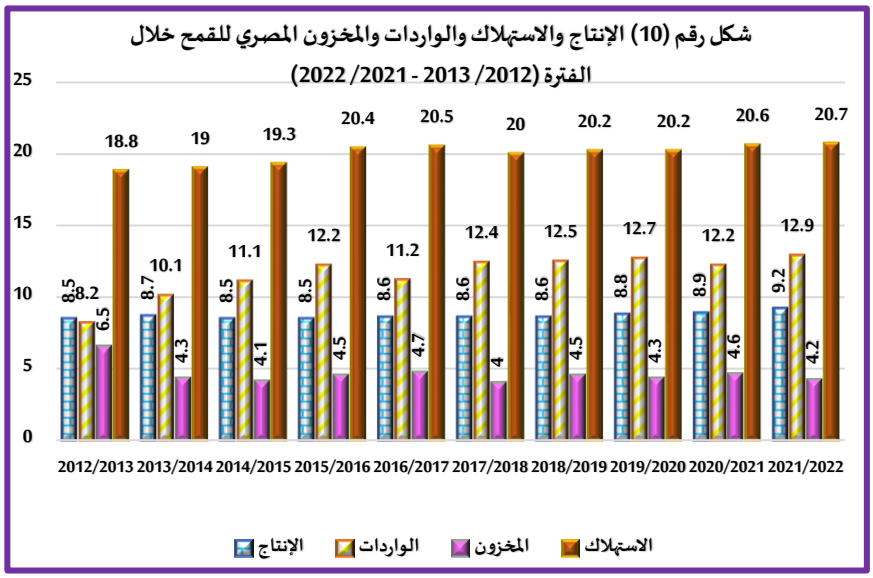

المصدر: مجلس الحبوب العالمى (https://www.igc.int)

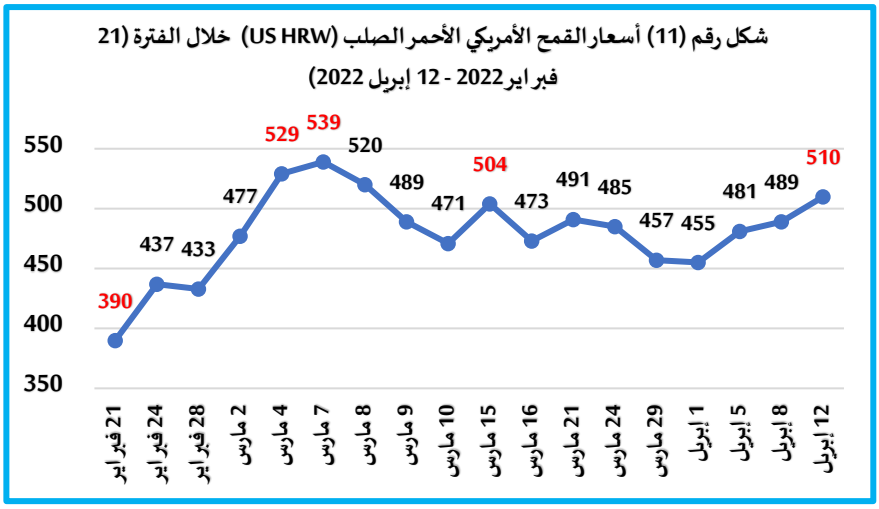

المصدر: مجلس الحبوب العالمى (https://www.igc.int)

٢ – الآثار المتوقعة للأزمة على الطاقة

تعتبر مصر بلد مستورد صافي للطاقة كما يتضح من الشكل رقم (١٢) والذي يوضح قيمة صادرات وواردات مصر من الوقود المعدني خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠). ويتضح من هذا الشكل أن ميزان الطاقة بالسالب على الرغم من انخفاض هذا العجز خلال الفترة الأخيرة (٢٠١٩، ٢٠٢٠). وفي عام ٢٠٢١ بلغ إنتاج مصر من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ٨٢.٤ مليون طن مكافئ، وهو عبارة عن ٢٨.٣ مليون طن من الزيت الخام والمكثفات، و ٥٣.١ مليون طن من الغاز الطبيعي ومليون طن بوتاجاز. بينما بلغ الاستهلاك المحلي ٧٥.٨ مليون طن منها ٢٧.٨ مليون طن من المنتجات البترولية (تم استيراد ٨.٦ مليون طن منها بقيمة ٥.٣ مليار دولار) و٤٨ مليون طن من الغاز الطبيعي (يستهلك قطاع الكهرباء منها ٦٠٪) (وزارة

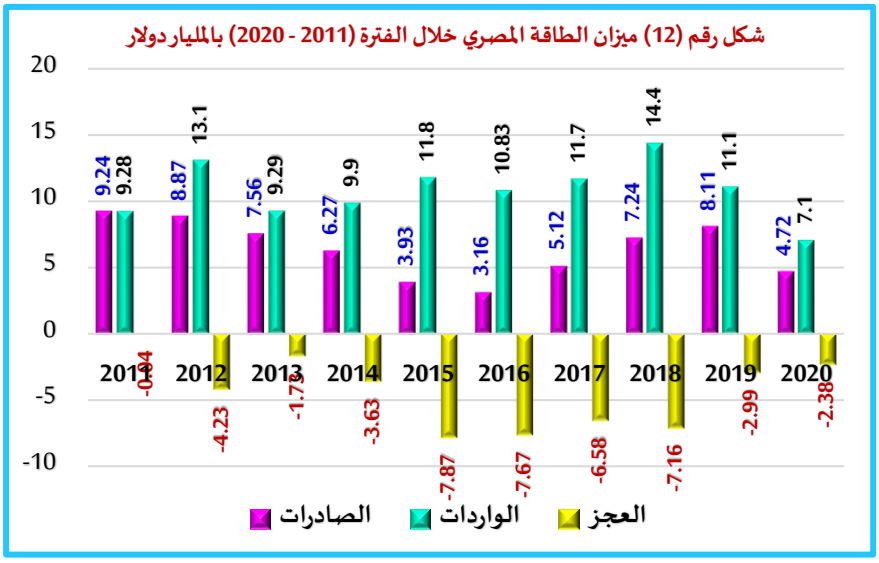

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

البترول والثروة المعدنية).

وقد تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار الطاقة التي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة، ففي إبريل ٢٠٢١ كان سعر سلة أوبك ٦٣.٢٤ دولار استمر هذا السعر في الارتفاع بسبب زيادة الطلب نتيجة التعافي من جائحة كرونا، واختناقات سلاسل التوريد، وسياسات مواجهة تغير المناخ حتى وصل إلى حوالي ٩٤ دولار قبل الأزمة الروسية الأوكرانية في بداية فبراير ٢٠٢٢، ثم ارتفع بسبب الأزمة إلى ١١٣.٤٨ دولار للبرميل في مارس ٢٠٢٢.

شكل رقم (13)أسعار سلة أوبك خلال الفترة (إبريل 2021 - إبريل 2022)

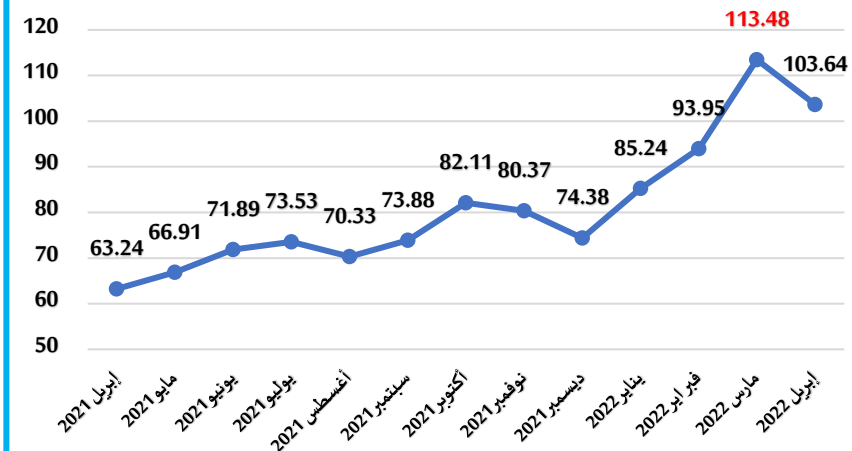

Source: OPEC, (https://www.opec.org**)**

وسوف تضيف الأزمة الروسية الأوكرانية أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة، حيث تم إعداد الموازنة على أساس سعر البرميل ٦٢ دولار، في الوقت التي أدت فيه الأزمة إلى تجاوز سعر البرميل ١٢٠ دولار.

٣- الآثار المتوقعة للأزمة على السياحة

تمثل إيرادات السياحة مصدر مهم جداً من مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، وفي عام ٢٠١٩ بلغت إيرادات السفر والسياحة ٣٢ مليار دولار أمريكي بنسبة ٨.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بسبب أزمة كورونا في عام ٢٠٢٠ انخفضت هذه الإيرادات بنسبة ٥٥٪، إلى ١٤.٥ مليار جنيه بنسبة ٣.٨٪ من الناتج. وفي عام ٢٠١٩ ساهم قطاع السفر والسياحة بحوالي ٢.٤ مليون وظيفة بنسبة ٩.٢٪ من إجمالي الوظائف (World Travel & Tourism Council,2021).

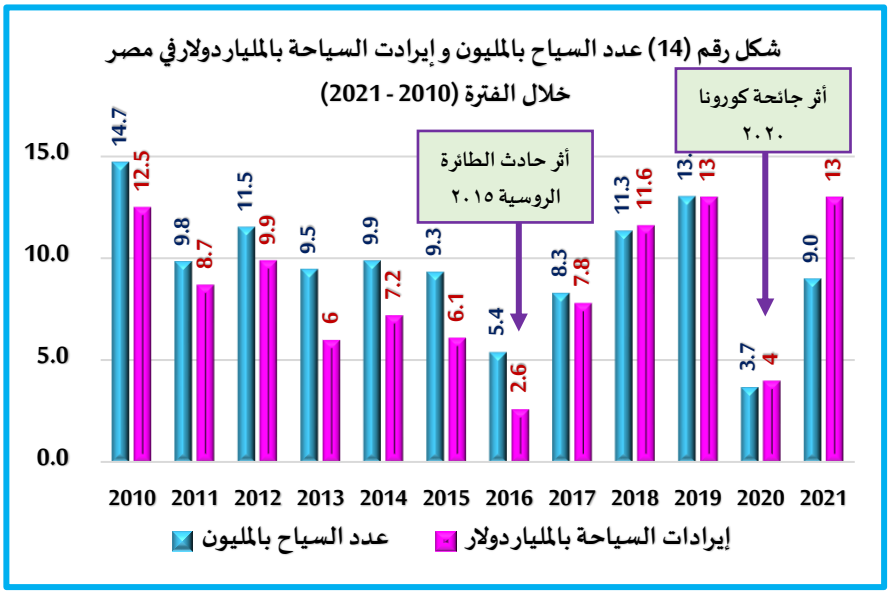

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البنك المركزي المصري، ووزارة السياحة.

وقد بلغ عدد السياح الوافدين لمصر ذروته عام ٢٠١٠ حيث وصل إلى ١٤.٧ مليون سائح، وبلغت إيرادات السياحة ١٢.٥ مليار دولار في نفس العام، ومنذ بداية عام ٢٠١١ شهدت إيرادات السياحة تقلباً شديداً بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية. وقد أثر حادث سقوط الطائرة الروسية في أكتوبر ٢٠١٥ في سيناء تأثيراً كبيرا على السياحة فقد انخفض عدد السياح إلى ٥.٤ مليون سائح عام ٢٠١٦

وانخفضت إيرادات السياحة إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٦ إلى ٢.٦ مليار دولار (وزارة السياحة).

ثم بدأت في التعافي بداية من عام ٢٠١٧ حتى وصلت إيرادات الساحة في ٢٠١٩ إلى ١٣ مليار دولار، ولكن أحداث كورونا عام ٢٠٢٠ أدت لانخفاض إيرادات السياحة بشدة حتى وصلت ٤ مليار دولار. وقد انتعشت السياحة مرة أخرى في عام ٢٠٢١ ووصلت إلى مستويات ما قبل الجائحة خاصة مع عودة حركة السياحة الروسية مرة أخرة في عام ٢٠٢١. وأخيراً جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ لتقضي على السياحة الروسية الأوكرانية والتي تمثل نسبة كبيرة من السياحة الوافدة لمصر والتي تقدر بحوالي ٤٠٪ من السياحة الوافدة لمصر (اتحاد الغرف السياحية).

وسوف تتأثر السياحة المصرية بشدة نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية نتيجة لتوقف المجال الجوي الأوكراني بالإضافة لتوقف جزء من المجال الجوي الروسي الذي يضم مسرح العمليات، بجانب تأثر الجنسيات الأخرى من هذه الحرب. وتمثل السياحة الأوكرانية أهمية كبيرة لمصر وساندت مصر منذ توقف السياحة الروسية عام ٢٠١٥ وحتى الآن، واستطاعت في استمرار عمل فنادق شرم الشيخ والغردقة دون الإغلاق" (اتحاد الغرف السياحية).

وقد بلغ عدد السياح الروس في مصر وقت وقوع الأزمة ٣٥ ألف سائح، بالإضافة إلى ٢٠ ألف سائح أوكراني. ولمواجهة تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وتأثيراتها على السياح الموجودين حاليا في مصر، والذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم، قررت وزارة السياحة والآثار، «استمرار إقامتهم بالفنادق حتى عودتهم بصورة آمنة إلى بلادهم، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير كل سبل الراحة لهم (وزارة السياحة والآثار).

رابعاً: أهم الآثار الاقتصادية المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد المصري

يمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري فيما يلي:

١) **زيادة عجز الموازنة العامة للدولة:** من المتوقع أن تؤدي الأزمة الروسية الأوكرانية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار الغذاء والطاقة، فسوف تتحمل الموازنة العامة هذه النفقات، كما سوف تقوم الدولة بتخصيص موارد إضافية في الموازنة لتعويض العاملين بالدولة عن هذه الزيادة وقد أعلنت الحكومة عن نيتها زيادة علاوة الأجور بداية من شهر إبريل ٢٠٢٢. ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى زيادة العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة. وحسب تصريحات رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي تم تقدير الآثار المباشرة للأزمة على الموازنة بمقدار ١٣٠ مليار جنيه، والآثار غير المباشر بمقدار ٣٣٥ مليار جنيه مصري، ومن ثم يبلغ الأثر الإجمالي للأزمة الروسية الأوكرانية على الموازنة بمقدار ٤٦٥ مليار جنيه.

٢) **زيادة العجز في الميزان التجاري:** من المتوقع أن يزداد العجز في الميزان التجاري نتيجة للالتزامات بالعملة الأجنبية الناتجة عن زيادة أسعار الغذاء والطاقة، كما ستؤدي انخفاض إيرادات السياحة إلى انخفاض فائض الميزان الخدمي في مصر.

٣) **انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي:** أدت الأزمة بالفعل إلى انخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، فقد انخفض احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري من حوالي ٤٠ مليار دولار نهاية فبراير ٢٠٢٢، إلى ٣٧ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٢. وجاء ذلك نتيجة لسداد التزامات الدين الخارجي

وتغطية تخارج المستثمرين الأجانب من السوق المصري عقب الأزمة واستيراد السلع الاستراتيجية (البنك المركزي المصري).

٤) **انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية:** في ٢١ مارس ٢٠٢٢ اتخذ البنك المركزي بالفعل قراراً بتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي بحوالي ١٦٪، وجاء ذلك القرار نتيجة لامتصاص آثار صدمة الأزمة الروسية الأوكرانية (البنك المركزي المصري).

٥) **ارتفاع معدلات التضخم:** أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع كبير في معظم أسعار السلع المستوردة والمحلية، فقد ارتفع مؤشر التضخم الشهري الصادر عن البنك المركزي من ٨.٨٪ في فبراير ٢٠٢٢ إلى ١٠.٤٩٪ في نهاية مارس ٢٠٢٢ (البنك المركزي المصري).

٦) **ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن المصري:** سوف تؤدي ارتفاع معدلات التضخم الناتجة عن الأزمة إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن المصري، ومن ثم ارتفاع تكلفة المعيشة.

خامساً: النتائج والتوصيات

١- نتائج البحث:

توصل البحث للنتائج التالية:

أ- تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً كبيراً في التجارة الدولية خاصة في مجال الحبوب (١٤.٦٪ من صادرات الحبوب ٣٠٪ من صادرات القمح، ٥٢٪ من زيت عباد الشمس. والطاقة (أكثر من ١٠٪)،

ب- تعتمد العديد من دول العالم على سد احتياجاتها من الحبوب من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، فهناك ٥٠ دولة تعتمد في سد ما لا يقل عن ٣٠٪ من وارداتها من القمح من الدولتين. وعدد كبير من الدول يعتمد على واردات الأسمدة من روسيا.

ج- تعتبر مصر اعتماداً كبيراً على الدولتين في استيراد الحبوب، وخاصة القمح (٨٠٪ من واردات القمح من روسيا وأوكرانيا)، وفي ظل ارتفاع أسعار القمح وباعتبار مصر أكبر مستورد للقمح في العالم سوف تؤثر الأزمة تأثيراً كبيراً على الاقتصاد المصري.

د- تعتبر مصر مستورد صافي للطاقة وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الأزمة، فسوف يكون للأزمة تأثيراً سلبياً على الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

هـ- تمثل السياحة الروسية والأوكرانية نسبة كبيرة من السياحة الوافدة لمصر، وسوف تتأثر إيرادات السياحة بسبب هذه الأزمة مما سيكون له أثر سلبي على ميزان المدفوعات.

ومن خلال النتائج السابقة تم اثبات صحة فرضية البحث وهي "**سوف تؤثر الأزمة الروسية الأوكرانية والقيود المفروضة على صادرات الدولتين سلباً على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة**".

٢-توصيات البحث

في ضوء النتائج السابقة يقدم البحث التوصيات التالية:

أ- التوسع في زراعة القمح محلياً، للوصول لنسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي ولتكن ٧٠٪، حيث إن النسبة الحالية تمثل ٤٤٪، وزيادة المخزون المحلي.

ب- تنويع مصادر استيراد القمح والسلع الغذائية بصفة عامة، لضمان عدم تأثير الصدمات الخارجية على الأمن الغذائي المصري.

ج- التوسع في استخدام الغاز الطبيعي سواء في الصناعة أو النقل أو الاستخدام المنزلي، لأنه متوافر محلياً، كما أنه يعتبر أقل تلويثاً مقارنة بالفحم والبترول.

د- التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتوفير الأمن الغذائي للطبقات الفقيرة وغيرة القادرة.

هـ- الترويج السياحي في الأسواق البديلة للسوق الروسي والأوكراني لجذب سائحين جدد.

سادساً: المراجع

١- المراجع الأجنبية

1. Hung, Trung Thanh Nguyen and Manh. 2021. *Impact of economic sanctions and counter-sanctions on the Russian Federation's trade.* Hannover, Germany: Economic Analysis and Policy, 267-278.
2. JanHanousek, MatějBělín and. 2021. "Which sanctions matter? analysis of the EU/russian sanctions of 2014." 244-257.
3. Nivorozhkin, G. Castagneto-Gissey and E. 2016. *No contagion from Russia toward global equity markets after the 2014 international sanctions.* Vol. 52. London, United Kingdom: Economic Analysis and Policy.
4. Vatansever, Adnan. 2020. *Put over a barrel? "Smart" sanctions, petroleum and statecraft in Russia.* Energy Research & Social Science.

٢- مواقع الأنترنت

١. البنك الدولي (https://www.albankaldawli.org).
٢. منظمة الأغذية والزراعة FAO، (https://www.fao.org).
٣. الوكالة الدولية للطاقة (https://www.iea.org).
٤. المجلس العالمي للسفر والسياحة (https://wttc.org/).
٥. مجلس الحبوب العالمي (https://www.igc.int)
٦. منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC (https://www.opec.org).
٧. خريطة التجارة الدولية (https://www.trademap.org).
٨. البنك المركزي المصري (https://www.cbe.org).
٩. وزارة السياحة المصرية (http://www.antiquities.gov.).
١٠. وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية (https://www.petroleum.gov).

١١. الاتحاد المصري للغرف السياحية (https://etf.org.eg/).

١٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (https://www.capmas.gov.eg/).

١٣. بلومبيرج، اقتصاد الشرق (https://www.asharqbusiness.com/).